



Distr.
GENERAL

A/39/414
20 August 1984
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٨٤ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لغواتيمالا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نسخة من المرسوم التشريعي رقم ٧٤-٨٤ المؤرخ في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٤ والذي قرر بموجبه رئيس الدولة ، الماجور جنرال أوسكار أومبرتو ميهيا فيكتوريس ، منح عفو كامل للأفراد الذين أصدرت ضد هم المحاكم الخاصة (tribunales de fuero especial) الملغاة الآن أحكاما دون أن تتوفر لهم امكانية الاستئناف . وعلاوة على ذلك ، تم رد المحاكمات التي بدأ النظر فيها في هذه المحاكم والتي كانت قد حولت الى المحاكم العادية وكانت قيد النظر فيها ، وأفرج عن المتهمين في الحال .

وتود حكومة غواتيمالا أن تشير الى ان القرار الهام الذي يعكسه هذا المرسوم يتفق مع التعهد الذي أعلنته لشعب غواتيمالا وللمجتمع الدولي لدى توليها السلطة في ٨ آب/اغسطس ١٩٨٣ بأنها سوف تحترم وتراعي حقوق الانسان والحريات الأساسية .

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة والمرسوم التشريعي المرفق بوصفهم وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت .

(توقيع) أرتورو فاهاردو - مالدونادو
السفير
الممثل الدائم

• A/39/150

*

... / ...

المرفق

مكتب رئيس الدولة

المرسوم التشريعي ٧٤-٨٤

ان رئيس الدولة ،

حيث :

ان الدولة ، بمقتضى علة وجودها ، من واجبها ضمان إعمال العدالة على نحو سريع وكامل في جميع الحالات بحيث تضمن توفير الأمن والهدوء والسلم لسكان الاقليم الوطني ؛

وحيث :

أنه قد تمت محاكمة أفراد شتى متهمين بارتكاب أفعال إجرامية بواسطة محاكم خاصة وصدرت ضد هم أحكام تقضي بحرمانهم من حريتهم ، استمروا في قضائها فسي السجون حتى بعد أن طبقت عليهم المحاكم العادية قوانين أكثر تساهلا ؛

وحيث :

أنه يوجد أيضا أفراد من الذين تم تقديمهم الي المحاكمة أمام المحاكم الملغاة الآن المشار اليها أعلاه تجرى الآن النظر في قضاياهم أمام المحاكم العادية ، عملا بالمرسوم التشريعي رقم ٨٣ / ٩٣ ، ولم يصدر فيها الحكم بعد ؛

وحيث :

أنه قد حدث اعتراض من جانب الأفراد المشار اليهم في الفقرات السابقة ومن جانب مختلف الدوائر المهنية الموجودة في البلد على الاجراءات التي كانت تتبعها المحاكم الملغاة الآن والأحكام التي أصدرتها على أساس أن القوانين الجنائية والاجرائية قد انتهكت أثناء ادارة الدعاوى والقرارات التي تم التوصل اليها في القضايا المنظورة ؛

وحيث :

أنه في ضوء إمكان حدوث اساءة في تطبيق أحكام العدالة في المحاكمات المنظورة ، يستصوب التخفيف من شدة الأحكام عن طريق منح العفو ورد المحاكمات الجارية ، التي يتعين أن يصدر فيها حكم قانوني محدد ؛

لذلك :

فانه ممارسة للصلاحيات الممنوحة بموجب المادة ٤ والمادة ٢٦ ، الفقرة ١٤ ، من النظام الأساسي للحكومة ، بصيغتها المعدلة بالمرسومين التشريعيين رقمي ٨٢-٣٦ و ٨٢-٨٧ ،

يقرر بناءً على ذلك ما يلي :

المادة ١ - يمنح عفو كامل للأفراد الذين أصدرت ضد هم المحاكم الخاصة الملغاة الآن أحكاماً دون أن تتوفر لهم امكانية الاستئناف والذين لا يزالون يقضون مدة العقوبة حتى بعد أن طبقت عليهم المحاكم العادية قوانين أكثر تساهلاً عملاً بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٩٣-٨٣ .

المادة ٢ - تقوم المحاكم العادية التي كانت تنظر في المحاكمات التي بدأ النظر فيها في المحاكم الخاصة برد هذه المحاكمات لدى بدء نفاذ هذا المرسوم التشريعي .

المادة ٣ - يظل المشمولون بالعفو بموجب هذا المرسوم التشريعي مسؤولين عن سداد أية مدفوعات فيما يتعلق بمسؤولياتهم المدنية على النحو الذي تحدده القوانين ذات الصلة . وفي حالة الأفراد الذين ردت محاكمتهم ، يتعين رفع دعاوى مدنية في المحاكم المختصة في الحالات التي ينطبق عليها ذلك .

المادة ٤ - يقوم رئيس الهيئة القضائية ، أو المحكمة التي تنظر في أي من القضايا موضع النظر ، أو من يعينهم رئيس الهيئة القضائية بتطبيق المزايا الممنوحة بموجب هذا المرسوم التشريعي فوراً بصورة تلقائية أو لدى قيام الطرف المعني بتقديم طلب بذلك وذلك في الحالات التي لا تشملها هذه الأحكام صراحة ، ويقوم باصدار القرار المناسب في المسألة .

المادة ٥ - يبدأ نفاذ هذا المرسوم التشريعي في اليوم التالي لنشره في " الجريدة الرسمية " .

حرر في القصر الوطني ، غواتيمالا سيتي ، في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٤ .

ينشر وينفذ :

الماجور جنرال
أوسكار اومرتو ميها فيكتوريس ،
رئيس الدولة

مانيوويل دي جيسس غيرون تانشيز
الأمين العام لمكتب رئيس الدولة

غوستافو أدولفو لوبيز ساند وفال
وزير الداخلية

** نشر في Diario de Centroamérica ، العدد ٢٢ ، المجلد الرابع والعشرون
بعد المائتين ، الصادر في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٤ .
